المبتدأ والخبر

مبتدأ زيد وعاذر خبر ... إن قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثاني فاعل ... اغنى في أسار ذان
وقس وكاستفهام النفي وقد ... يجوز نحو فائز أولوا الرشد

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الأول زيد عاذر من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثاني أسار ذان فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ وذان فاعل سد مسد الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ورفع فاعلا ظاهرا كما مثل أو ضميرا منفصلا نحو أقائم أنتما وتم الكلام به فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ نحو أقائم أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل بقائم ولا يجوز أن يكون قائم مبتدأ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذ إذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال في ما زيد قائم ولا قاعد إن قاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه ليس بمنفصل على أن في المسألة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض ناقص وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لأن المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله:

غير لاه عداك فاطرح ... اللهو ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدأ ولاه مخفوض بالإضافة وعداك فاعل بلاه سد مسد خبر غير ومثله قوله:

غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالإضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وقد سد مسد خبر غير.

وقد سأل أبو الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله:

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوب قال: يالا

فخير: مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ولم يسبق خير نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

فخبير: مبتدأ وبنو لهب: فاعل سد مسد الخبر.

والثان مبتدأ وذا الوصف خبر ... إن في سوى الإفراد طبقا استقر

الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفرادا أو تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجائز.
فإن تطابقا إفرادا نحو أقائم زيد جاز فيه وجهان :
أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.
والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى : {أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ} فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما.
والأول في هذه الآية أولى لأن قوله عن آلهتي معمول لراغب فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي منه وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأن أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير لأنه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.
وإن تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان أو جمعا نحو أقائمون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إلى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف – مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقا في غير الإفراد – وهو التثنية والجمع – هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.
وإن لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز كما تقدم فمثال الممتنع أقائمان زيد وأقائمون زيد فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.
ورفعوا مبتدأ بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا
مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.
عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره.
ومفردا يأتي ويأتي جمله ... حاوية معنى الذي سيقت له
وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها: كنطقي الله حسبي وكفى
ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة وسيأتي الكلام على المفرد فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله حاوية معنى الذي سيقت له والرابط إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو زيد قام أبوه وقد يكون الضمير مقدرا نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه بدرهم أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: {لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ } في قراءة من رفع اللباس أو تكرار المبتدأ بلفظه وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ} و {الْقَارِعَةُ الْقَارِعَةُ} وقد يستعمل في غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل.

وإن كانت الجملة الواقعة خبرا هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط وهذا معنى قوله وإن تكن إلى آخر البيت أي وإن تكن الجملة إياه أي المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط كقوله نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ أول والاسم الكريم مبتدأ ثان وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول واستغنى عن الرابط لأن قولك الله حسبي هو معنى نطقي وكذلك قولي لا إله إلا الله.

والمفرد الجامد فارغ وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة وأما المفرد فإما أن يكون جامدا أو مشتقا.

فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون فقالوا إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فإن تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وإن كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا إذا لم يرفع ظاهرا.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كأسماء الآلة نحو مفتاح فإنه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فإذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان ك مرمى فإنه مشتق من الرمي ولا يتحمل ضميرا فإذا قلت هذا مرمى زيد تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا فإن رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاماه فغلاماه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا.

وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين إلا إن أول بمشتق وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أي هو فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد.

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلو أتيت بعد المشتق ب هو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو تأكيدا للضمير المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا ب قائم هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول

وهو زيد هند ضاربها هو فإن شئت أتيت ب هو وإن شئت لم تأت به وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن هذا قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس.

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر

تقدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد في الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم – منهم المصنف – أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر فإن قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وإن قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل والتقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أوفي الدار وقد نسب هذا لسيبويه.

وقيل إنهما من قبيل الجملة وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضا.

وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة نحو مررت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو في الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أو في الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو في الدار وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة وإن يفد فأخبرا

ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة.

قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا

وإلى هذا أشار بقوله وإن يفد فأخبرا فإن لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة.

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ... ما لم تفد: كعند زيد نمره

وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا ... ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير وعمل ... بر يزين وليقس ما لم يقل

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو:

في الدار رجل وعند زيد نمرة فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل.

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: هل فتى فيكم؟

الثالث: أن يتقدم عليها نفي نحو: ما خل لنا.

الرابع: أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا.

الخامس: أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير خير.

السادس: أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين.

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعا وأكثر من ذلك فذكر هذه الستة المذكورة.

والسابع: أن تكون شرطا نحو من يقم أقم معه.

الثامن: أن تكون جوابا نحو أن يقال من عندك فتقول رجل التقدير رجل عندي.

التاسع: أن تكون عامة نحو كل يموت.

العاشر: أن يقصد بها التنويع كقوله:

فأقبلت زحفا على الركبتين ... فثوب لبست وثوب أجر

فقوله ثوب مبتدأ ولبست خبره وكذلك ثوب أجر.

الحادي عشر:أن تكون دعاء نحو: {سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ} .

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب نحو : ما أحسن زيدا

الثالث عشر: أن تكون خلفا من موصوف نحو مؤمن خير من كافر.

الرابع عشر: أن تكون مصغرة نحو رجيل عندنا لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف تقديره رجل حقير عندنا

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور نحو شر أهر ذا ناب وشيء جاء بك التقدير ما أهر ذا ناب إلا شر

وما جاء بك إلا شيء على أحد القولين والقول الثاني أن التقدير شر عظيم أهر ذا ناب وشيء عظيم جاء بك فيكون داخلا في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا وهو ها هنا مقدر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ... محياك أخفى ضوؤه كل شارق

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة نحو زيد ورجل قائمان.

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف نحو تميمي ورجل في الدار.

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف نحو رجل وامرأة طويلة في الدار.

العشرون: أن تكون مبهمة كقول امرئ القيس:

مرسعة بين أرساغه ... به عسم يبتغي أرنبا

الحادي والعشرون: أن تقع بعد لولا كقوله:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة ... لما استقلت مطاياهن للظعن

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم إن ذهب عير فعير في الرباط .

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم.

الرابع والعشرون: أن تكون بعد كم الخبرية نحو قوله:

كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت علي عشاري

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعا وما لم أذكره منها اسقطته لرجوعه إلى ما ذكرته أو لأنه ليس بصحيح.

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيبين فتقول قائم زيد وقائم أبوه زيد وأبوه منطلق زيد وفى الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز في داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز إذ لا مانع من ذلك وإليه أشار بقوله وجوزوا التقديم إذ لا ضررا فتقول قائم زيد ومنه قولهم مشنوء من يشنؤك فمن مبتدأ ومشنوء خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله:

قد ثكلت أمه من كنت واحده ... وبات منتشبا في برثن الأسد

فمن كنت واحده مبتدأ مؤخر وقد ثكلت أمه: خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله:

إلى ملك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره

فأبوه مبتدأ مؤخر وهو ما أمه من محارب خبر مقدم.

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

فامنعه حين يستوي الجزآن ... عرفا ونكرا عادمي بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر كمن لي منجدا

ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير فذكر منه خمسة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لأنك لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ولا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ومنه قوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقوله بنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

والثاني: أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والفعل خبرا مقدما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر – نحو: زيد قام أبوه – جاز التقديم فتقول:

قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان ويكون الزيدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان الخبر يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصورا بإنما نحو إنما زيد قائم أو بإلا نحو ما زيد إلا قائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم قائم على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع إلا شذوذا كقول الشاعر:

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى ... عليهم وهل إلا عليك المعول

الأصل وهل المعول إلا عليك فقدم الخبر.

الرابع: أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد قائم وهو المشار إليه بقوله أو كان مسندا لذي لام ابتدا فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لأن لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا

فلأنت مبتدأ مؤخر وخالي خبر مقدم.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو من لي منجدا فمن مبتدأ ولي خبر ومنجدا حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجدا.

ونحو عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدم الخبر

كذا إذا عاد عليه مضمر ... مما به عنه مبينا يخبر

كذا إذا يستوجب التصديرا ... كأين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدم أبدا ... كما لنا إلا اتباع أحمدا

أشار في هذه الأبيات إلى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو عندك رجل وفي الدار امرأة فيجب تقديم الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة في الدار وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك وإلى هذا أشار بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر البيت فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف.

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وهذا مراد المصنف بقوله كذا إذا عاد عليه مضمر البيت أي كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكأنه قال يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لأن الضمير في قولك : في الدار صاحبها إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر فينبغي أن تقدر مضافا محذوفا في قول المصنف عاد عليه التقدير كذا إذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف إليه وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا إذا عاد عليه ومثل قولك في الدار صاحبها قولهم على التمرة مثلها زبدا وقوله:

أهابك إجلالا وما بك قدرة ... علي ولكن ملء عين حبيبها

فحبيبها مبتدأ مؤخر وملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لأن الضمير المتصل بالمبتدأ وهو ها عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وقد جرى الخلاف في جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما أعلم في منع صاحبها في الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسألة في الدار صاحبها فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا إذا يستوجب التصديرا نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصورا نحو إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد ومثله ما لنا إلا اتباع أحمد.

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول زيد بعد من عندكما

وفى جواب كيف زيد قل دنف ... فزيد استغنى عنه إذ عرف

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله في رأي خرجت فإذا السبع التقدير : فإذا السبع حاضر قال الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راض والرأي مختلف

التقدير نحن بما عندنا راضون.

ومثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أي هو صحيح.

وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} أي من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها.

قيل وقد يحذف الجزآن أعني المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى: {وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ} أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه وإنما حذفا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك وقوله واللائي لم يحضن معطوف على واللائي يئسن والأولى أن يمثل بنحو قولك نعم في جواب أزيد قائم إذ التقدير نعم زيد قائم.

وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتم وفي نص يمين ذا استقر

وبعد واو عينت مفهوم مع ... كمثل كل صانع وما صنع

وقبل حال لا يكون خبرا ... عن الذي خبره قد أضمرا

كضربي العبد مسيئا وأتم ... تبينى الحق منوطا بالحكم

حاصل ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون خبرا لمبتدأ بعد لولا نحو لولا زيد لأتيتك التقدير لولا زيد موجود لأتيتك واحترز بقوله غالبا عما ورد ذكره فيه شذوذا كقوله:

لولا أبوك ولولا قبله عمر ... ألقت إليك معد بالمقاليد

فعمر مبتدأ وقبله خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلا هو طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية أن الحذف واجب دائما ، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود وإن كان كونا مقيدا فإما أن يدل عليه دليل أولا فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن إلى ما أتيت وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت أي لولا زيد محسن إلي فإن شئت حذفت الخبر وإن شئت أثبته ومنه قول أبي العلاء المعري:

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نصا في اليمين نحو : لعمرك لأفعلن التقدير لعمرك قسمي فعمرك مبتدأ وقسمي خبره ولا يجوز التصريح به قيل ومثله يمين الله لأفعلن التقدير يمين الله قسمي وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا ؛ لجواز كونه مبتدأ والتقدير قسمي يمين الله بخلاف لعمرك فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا لأن لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن التقدير عهد الله علي فعهد الله مبتدأ وعلي خبره ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته فكل مبتدأ وقوله وضيعته معطوف على كل والخبر محذوف والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان ويقدر الخبر بعد واو المعية وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر لأن معنى كل رجل وضيعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصا في المعية لم يحذف الخبر وجوبا نحو : زيد وعمرو قائمان.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرا فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده وذلك نحو ضربي العبد مسيئا فضربي: مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا: حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربي العبد إذا كان مسيئا إذا أردت الاستقبال وإن أردت المضي فالتقدير ضربي العبد إذ كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد وإذا كان أو إذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر.

ونبه المصنف بقوله وقبل حال على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الأخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضربي العبد مسيئا فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول ضربي العبد مسيء لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فأتم مبتدأ وتبييني مضاف إليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا حال سدت مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق إذا كان أو إذ كان منوطا بالحكم.

ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف في هذه المثل ونحوها وجوبا والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين.

الموضع الثانية: أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو:

نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير هو زيد أي الممدوح زيد وهو عمرو أي المذموم عمرو.

الموضع الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لأفعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي يمين وكذلك ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبري صبر جميل فصبري مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدأ الذي هو صبري وجوبا .

وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... عن واحد كهم سراة شعرا

اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك.

فذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض أي مز أم لم يكونا في معنى خبر واحد كالمثال الأول.

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك تعين العطف فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ} وقول الشاعر:

من يك ذابت فهذا بتي ... مقيظ مصيف مشتي

وقوله:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قام ضحك فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى: {فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى} جوزوا كون تسعى خبرا ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا.

كان وأخواتها

ترفع كان المبتدا اسما والخبر ... تنصبه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا ... أمسى وصار ليس زال برحا
فتىء وانفك وهذي الأربعة ... لشبه نفي أو لنفي متبعه
ومثل كان دام مسبوقا بما ... كأعط ما دمت مصيبا درهما

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء وهي قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التي لنفي الجنس وإن وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا إلا ليس فذهب الجمهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو بكر بن شقير – في أحد قوليه – إلى أنها حرف.

وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصوب بها خبرا لها.

وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط: وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس.

ومنها: ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان:

أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا أو شبه نفي وهو أربعة زال وبرح وفتىء وانفك فمثال النفي لفظا ما زال زيد قائما ومثاله تقديرا قوله تعالى: {قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} أي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم كالآية الكريمة وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر:

وأبرح ما أدام الله قومي ... بحمد الله منتطقا مجيدا

أي لا أبرح منتطقا مجيدا أي صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا ما بقي له قومه وهذا أحسن ما حمل عليه البيت.

ومثال شبه النفي والمراد به النهي كقولك لا تزل قائما ومنه قوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ... ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله محسنا إليك وقول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا درامي على البلى ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله وهذي الأربعة إلى آخر البيت.

القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يسبقه ما المصدرية الظرفية وهو دام كقولك أعط ما دمت مصيبا درهما أي أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيّاً} أي مدة دوامي حيا .

ومعنى ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به في الضحى وأصبح اتصافه به في الصباح وأمسى اتصافه به في المساء ومعنى صار التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعنى ليس النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما

غدا ومعنى زال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما زال عمرو أزرق العينين ومعنى دام بقي واستمر.

وغير ماض مثله قد عملا ... إن كان غير الماض منه استعملا

هذه الأفعال على قسمين : أحدهما: ما يتصرف، وهو ما عدا ليس ودام.

والثاني: ما لا يتصرف، وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى: {وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً} والأمر نحو كونوا قوامين بالقسط وقال الله تعالى: {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً} واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك وقال الشاعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائنا ... أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

والمصدر كذلك واختلف الناس في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرا ومنه قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إياه عليك يسير

وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطا فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

وفي جميعها توسط الخبر ... أجز وكل سبقه دام حظر

مرده أن أخبار هذه الأفعال إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الفعل والاسم فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخي رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب ومثال ما توسط فيه الخبر قولك كان قائما زيد قال الله تعالى: {وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} .

وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصواب جوازه قال الشاعر:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معط أن خبر دام لا يتقدم على اسمها فلا تقول لا أصاحبك ما دام قائما زيد والصواب جوازه قال الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة ... لذاته بادكار الموت والهرم

وأشار بقوله وكل سبقه دام حظر إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو لا أصحبك قائما ما دام زيد فمسلم وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا أصحبك ما قائما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده في شرحه – ففيه نظر والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لا أصحبك ما قائما دام زيد كما تقول لا أصحبك ما زيدا كلمت.

كذاك سبق خبر ما النافية ... فجيء بها متلوة لا تاليه

يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم .

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم.

ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو ما قائما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعه بعضهم.

ومنع سبق خبر ليس اصطفى ... وذو تمام ما برفع يكتفي

وما سواه ناقص والنقص في ... فتىء ليس زال دائما قفي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ} وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

وقوله وذو تمام إلى آخره معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين أحدهما: ما يكون تاما وناقصا والثاني: ما لا يكون إلا ناقصا والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا فتىء وزال التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول فإنها تامة نحو زالت الشمس وليس فإنها لاتستعمل إلا ناقصة.

ومثال التام قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} أي إن وجد ذو عسرة وقوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ} وقوله تعالى: {فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} .

ولا يلي العامل معمول الخبر ... إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

يعني أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين:

أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم نحو كان طعامك زيد آكلا وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلا زيد وهي ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة لأنه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون. فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا.

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع ... موهم ما استبان أنه امتنع

يعني أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها فأوله على أن في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وذلك نحو قوله:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

فهذا ظاهره أنه مثل كان طعامك زيد آكلا ويتخرج على أن في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره أنه مثل كان طعامك آكلا زيد قوله:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ... وليس كل النوى تلقي المساكين

إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على إضمار الشأن والتقدير في الأول بما كان هو أي الشأن فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعود خبر وإياهم مفعول عود والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لأن اسمها مضمر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني وليس هو أي الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى منصوب بتلقي وتلقي المساكين فعل وفاعل والمجموع خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين.

وقد تزاد كان في حشو كما كان ... أصح علم من تقدما

كان على ثلاثة أقسام :

أحدها: الناقصة

والثاني: التامة وقد تقدم ذكرهما

والثالث: الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من إطلاق قول المصنف وقد تزاد كان في حشو وإنما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزاد في غيره إلا سماعا.

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم :

ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كرام

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله:

سراة بني أبي بكر تسامى ... على كان المسومة العراب

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمأل بليل

ويحذفونها ويبقون الخبر ... وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر

تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد إن كقوله:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا ... فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟

التقدير: إن كان المقول صدقا وإن كان المقول كذبا.

وبعد لو كقولك ائتني بدابة ولو حمارا أي ولو كان المأتي به حمارا وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله:

من لد شولا فإلى إتلائها

التقدير من لد أن كانت شولا.

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ... كمثل أما أنت برا فاقترب

ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما ويبقى اسمها وخبرها نحو أما أنت برا فاقترب والأصل أن كنت برا فاقترب فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برا ثم أتى ب ما عوضا عن كان فصار

أن ما أنت برا ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت برا ومثله قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فأن مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذا نفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت .

ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والأصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والأصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه ب أما زيد ذاهبا.

ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم

إذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والأصل يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عنه ملاقاة ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذا لم يك الذين كفروا وأما إذا لاقت متحركا فلا يخلو إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا أولا فإن كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول إن يكه والإيكه وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يك زيد قائما.

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وإن تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة.

المشبهات بـ (ليس)

ويقصد بها الحروف المشبهة بـ (ليس) ، وهي : (ما ، لا ، أنْ ، لات) ، وسميت هذه الحروف بالمشبهات بـ (ليس) ؛ لأنّها أُشبهت (ليس) في المعنى والعمل ، إذ إنَّ معنى هذه الحروف هو النفي كما أنَّ (ليس) تأتي بمعنى النفي ، كما أنَّ هذه الحروف تعمل عمل (ليس) ، إذ تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول اسماً لها وتنصب الثاني خبراً لها .

الحرف الأول : (ما) ، وهناك لغتان فيها :

١- (ما) في لغة بني تميم ، وتسمى (ما) تميمية ، وهي على هذه اللغة غير عاملة فيقولون : (ما زيدٌ قائمٌ) ... إذ إنَّ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء ، و (قائم) خبره ، ولا عمل لـ (ما) في شيء منهما ؛ وذلك لأنَّ (ما) قيل إنّها حرف غير مختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : (ما زيدُ قائمُ) ، وعلى الفعل نحو : (ما يقوم زيدٌ) ، وما لا يختص لا يعمل .

٢- (ما) في لغة بني حجاز ، وتسمى بـ (ما) حجازية ، فهي عاملة عمل (ليس) في هذه اللغة ؛ لشبهها بها في أنّها لنفي الحال عند الاطلاق ، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر نحو : (ما زيدٌ قائماً) ، والأشهر في (ما) قيل إنَّها عاملة ؛ لورودها عاملة في القرآن الكريم ، من ذلك ما ورد في قوله تعالى عند ذكر قصة يوسف – عليه السلام - : " ما هذا بشراً ... " ، (هذا) اسم (ما) و(بشراً) خبرها ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :" ماهنَّ أمهاتِهم ... " .

و (ما) في لغة بني حجاز لا تعمل إلّا بشروط :

١- ألّا يزاد بعدها (إن) ، فإن زيدت بُطلَ عملها نحو : (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) ، برفع الاسم والخبر ، وما ورد من ذلك بنصب الخبر فهو شاذ .

٢- ألّا ينتقض نفيها بـ (إلّا) نحو : (ما زيدٌ إلّا قائمٌ) ، فلا يجوز نصب الخبر (قائم) هنا ؛ لأن نفيها انتقض بـ (إلّا) ، ومنه قوله تعالى : " ما أنتم إلّا بشرٌ مثلنا ... " ، وقوله تعالى : " وما أنا إلّا نذير ... " .

٣- ألّا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب رفع الخبر نحو : (ما قائمٌ زيدٌ) ، أمّا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فجاز تقديمه ، فتقول : (ما في الدار زيدٌ) و (ما عندك عمرٌو) ... وقد اختلفوا في (ما) عندئذٍ هل هي عاملة أم لا ، فمن جعلها عاملة قال : إنّ الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال إنّهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما .

٤- ألّا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها نحو (ما طعامك زيدٌ آكلٌ) ، فلا يجوز نصب (آكلٌ) فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها نحو : (ما عندك زيدٌ مقيماً) ، و (ما بي أنت معيناً) ؛ لأنَّ الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها .

٥- ألّا تتكرر (ما) ، فإن تكررت بطل عملها نحو : (ما ما زيدٌ قائمٌ) ، فالأولى نافية والثانية نفت الأولى التي بمعنى (النفي) فانقلب معنى الجملة إلى إثبات ، فلا يجوز نصب (قائم) هنا على أنّه خبر (ما) ، وإنّما يرفع على أنّه خبر للمبتدأ (زيدٌ).

***

وقد يقع بعد خبر (ما) عاطف ، فإذا كان حرف العطف يقتضي الإيجاب مثل (لكن وبل) وجب رفع المعطوف على أنّه خبر لمبتدأ محذوف نحو : (ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) و (ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ) والتقدير : (لكن هو قاعدٌ) و (بل هو قاعدٌ) ، ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأنَّ (ما) لا تعمل في الموجب - أي المثبت - ، و(لكن و بل) مقتضيان للإيجاب – أي الإثبات - .

أمّا إذا كان حرف العطف غير مقتضٍ للإيجاب كالواو ونحوها ، جاز في المعطوف وجهان :

١- الرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف ، نحو : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ) والتقدير : ولا هو قاعدٌ .

٢- النصب على أنّه معطوف على خبر (ما) ، نحو : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً) .

(ما): حجازية نافية عاملة عمل (ليس) .

زيدٌ : اسم (ما) مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

قائماً : خبر (ما) منصوب ...

ولا : واو عاطفة ، لا : نافية غير عامة .

قاعداً : معطوف على خبر (ما) منصوب ...

<u>الحرف الثاني</u> : (لا)

وفيها لغتان أيضاً ، فمذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس) ، ومذهب بني تميم إهمالها ، ولا تعمل عند الحجازيين إلّا بشروط :

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، مثل : (لا مالٌ باقياً مع التبذير) ، ونحو قول الشاعر :

نَصَرْتُك إذ لا صاحبٌ غَيرَ خاذلٍ فَبُوِّئْتَ حِصناً بالكماةِ حصيناً

وزعم بعضهم أنّها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنابغة :

وحلّتْ سَوادُ القلبِ لا أنا باغياً سِواها ولا عن حُبِّها متراخِيا

الشاهد في البيت قوله : (لا أنا باغياً)، إذ أعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أنَّ اسمها معرفة وهو (أنا) وهذا شاذ ، وأوّلوا ذلك فقالوا إنَّ (أنا) هنا نائب فاعل لفعل محذوف والتقدير : (لا أرى باغياً) ، فلمّا حذف الفعل برز الضمير (أنا) و (باغياً) حال من الفعل المحذوف .

٢- أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول : (لا واقياً حصنٌ) ، وإنّما تكون مهملة : (لا واقٍ حصنٌ) .
٣- أن لا ينتقض نفيها بـ (إلّا) مثل : (لا سعيٌ إلّا مثمرٌ) ، فلا يصح نصب الخبر (مثمرٌ) هنا ؛ لأنّ نفيها انتقض بـ (إلّا) .
٤- أن لا تتكرر فإنْ تكررت بطلل عملها نحو : (لا لا حصنٌ واقٍ) .
٥- أن لا تكون نصاً في نفي الجنس ، فلا تقول : (لا رجلَ في الدار)على أنَّ (رجل) اسم (لا) النافية للجنس وليس اسم (لا) العاملة عمل (ليس) .

***

الحرف الثالث : (إن)

وأمّا (إنْ) فمذهب أكثر البصريين والفراء أنَّها لا تعمل شيئاً ، ومذهب الكوفيين – خلا الفراء – أنّها تعمل عمل (ليس) ، وقال به من البصريين المبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي وابن الجني ، وذهب إلى ذلك المصنف أيضاً وزعم أنَّ في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك ، وقد ورد سماع به في قول الشاعر :

إنْ هو مستولياً على أحد إلّا على أضعف المجانين

وذكلر ابن جني أنَّ سعيد بن جبير – رضي الله عنه – قرأ قوله تعالى : " **إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ** ... " بنصب (عباد) على أنه خبر (أن) .

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول : (إنْ رجلٌ قائماً) و (إنْ زيدٌ القائمَ) و(إنْ زيدٌ قائماً) .

والأكثر فيها أن ينتقض نفيها بـ (إلّا) عندئذٍ تكون غير عاملة نحو قوله تعالى : " **إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** " ، ونحو قوله تعالى : " **وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ** " .

الحرف الرابع : (لات)

أصلها (لا) نافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ، ومذهب جمهور النحويين أنّها تعمل عمل (ليس) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ووضع النحويون شروطاً لإعمالها ، وهي الشروط نفسها في عمل (ما) الحجازية وهي أن لا تتكرر وأن لا يتقدم خبرها على اسمها وأن لا ينتقض نفيها بـ (إلا) ... باستثناءالشرط الذي يقول إنَّ (ما) لا تعمل إن زيدت (إن) بعدها ؛ ذلك لأن (إن) لا تأتي بعد (لات) ، وأضافوا شروطاً أخرى لها منها :

١- أن يكون اسمها وخبرها داليين على الزمان .

٢- أن لا يذكر معها الاسم والخبر معاً ، بل يحذف أحدهما دائما ، والغالب أن يحذف اسمها ويبقى خبرها ، ومنه قوله تعالى : " **فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** " ، بنصب (حين) فحذف الاسم وبقي الخبر ، والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص ، فـ (الحين) مقدر وهو اسم (لات) مرفوع ، و (حين) خبر لات منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف ، (مناص)مضاف إليه مجرور .

وقد قريء شذوذاً : " ولات حينُ مناصٍ" برفع (حين) على أنه اسم (لات) والخبر محذوف والتقدير : ولات حينُ مناصٍ لهم ، أي : ولات حينُ مناصٍ كائناً لهم ...

وذكر أنَّ (لات) لا تعمل إلّا في لفظ (حين) ، واختلفوا فيه ، فقال قوم أنّها لا تعمل إلّا في لفظ (حين) ولا تعمل فيما رادفه كلفظ الساعة ونحوها ... وقال قوم إنّها تعمل في أسماء الزمان ، فتعمل في لفظ (حين) وفيما رادفه من أسماء الزمان من ذلك قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعةَ مندمٍ والبغي مَرْتَع مبتغيه وخِيمُ

قلنا آنفاً إنَّ مذهب جمهور النحويين أنَّ (لات) تعمل عمل (ليس) إلّا أنَّ الأخفش ذهب إلى أنّها لا تعمل شيئاً ، وأنّه إنْ وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر ، والتقدير : لات أرى حينَ مناصٍ ... وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : (ولات حينُ مناص كائنٌ لهم) ، والله تعالى أعلم .

إنَّ وأخواتها

أو ما تسمى بـ (**الأحرف المشبهة بالفعل**) ، وهي : (إنَّ ، أنَّ ، كأنَّ ، لكنَّ ، ليتَ ، لَعلَّ) ، وعدّها سيبويه خمسة ، فأسقط (أنَّ) المفتوحة ؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة .... وسميت بـ (الأحرف المشبهة بالفعل) لأسباب منها :

١- لأنَّها ثلاثية الجذر كما أنَّ أغلب الأفعال ثلاثية الجذر .
٢- إذ تعمل النصب والرفع ، فتنصب الاسم وترفع الخبر كما أنَّ الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول .
٣- مفتوحة الآخر كما أنَّ الفعل الماضي مفتوح الآخر والفعل المضارع المنصوب بأداة النصب .
٤- تلحق بها نون الوقاية كما تلحق بالأفعال ، فتقول : إنَّني ، لكنَّني ، لعلَّني ...

معاني الأحرف المشبهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) :

- معنى (إنَّ ، أنَّ) هو التوكيد .

- معنى (كأنَّ) هو التشبيه .
- معنى (لكنَّ) الاستدراك .
- معنى (لعلَّ) الترجي ، ويكون ترجي محبوب مثل : (لعلَّ الله يرحمنا) أو الإشفاق : (لعلَّ العدو يتقدم) .
- معنى (ليتَ) هو التمني .

عمل (إنَّ وأخواتها) :

هذه الأحرف تعمل عكس عمل (كان وأخواتها) ، إذ تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها ... وهناك خلاف بين النحويين في عمل هذه الأحرف ، فذهب البصريون إلى أنَّ هذه الأحرف تعمل في الجزأين – أي في المبتدأ والخبر - ، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ فتنصبه اسماً لها ، أمّا الخبر فقالوا : لا عمل لها في الخبر ، وإنَّما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول (إنَّ وأخواتها) عليه وهو خبر المبتدأ .

قال ابن مالك :

وراعِ الترتيب إلّا في الذي كليتَ فيــها أوهنا غَيرَ لبَذِي

هنا يتكلم عن تقديم الاسم وتأخير الخبر في هذا الباب ، فالأحرف المشبهة بالفعل يُلزم فيها تقديم اسمها وتأخير خبرها ، إلّا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنّه لا يلزم تأخيره ... وتحت هذا يوجد قسمان :

١- أنّه يجوز تقديمه وتأخيره ، وذلك نحو قول ابن مالك : (ليت فيها غيرَ البذي) و (ليت هنا غيرَ البذي) فيجوز هنا تقديم (فيها) و (هنا) على (غيرَ) وتأخيرهما عنها .
٢- أنّه يجب تقديم الخبر نحو : (ليت في الدار صاحبها) ، فلا يجوز تأخير الخبر (في الدار) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

أمّا معمول الخبر فيجوز تقديمه على الاسم إذا كان شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) ، نحو : (إنَّ زيداً واثقٌ بك) و (إنَّ بك زيداً واثقٌ) و (إنَّ زيداً جالسٌ عندك) و (إنَّ عندك زيداً جالسٌ) ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

فلا تلْحَني فيــها فإنَّ بِحُبِّــها أخاك مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابلُه

الشاهد في البيت (فإنَّ بِحُبِّها أخاك مُصابُ القلبِ) ، إذ تقدم معمول خبر (إنَّ) وهو قوله (بِحُبِّها) على اسمها وهو قوله (أخاك) ، وخبرها هو قوله (مصاب القلب) ، وأصل الكلام : (إنَّ أخاك مصابُ القلبِ بِحُبِّها) ، فقدم الجار والمجرور وفصل بين إنَّ واسمها مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر .

أمّا إذا كان معمول الخبر ليس ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : (إنَّ زيداً آكلٌ طعامَك) ، فلا يجوز تقديمه ، فلا يجوز القول : (إنَّ طعامَك زيداً آكلٌ) .

***

قال ابن مالك :

وهمز إنَّ افــتح لسد مصــدر مسدّها وفي سوى ذلك الكسر

هنا يتكلم عن كسر همزة (إنَّ) وفتحها ، وهمزة (إنَّ) لها ثلاثة أحوال :

- وجوب الفتح .

- وجوب الكسر .
- جواز الأمرين – أي الفتح والكسر - .

أولاً – وجوب الفتح :

يجب فتح همزة (إنَّ) إذا قدِّرت مع اسمها وخبرها بمصدر نحو : (يعجبني أنّك قائمٌ) أي : يعجبني قيامُك ، وقد وقعت هنا مع اسمها وخبرها في موضع رفع الفاعل للفعل (يعجبني) ... وقد تقع في موضع نصب مفعول به للفعل نحو : (عرفتُ أنَّك قائمٌ) ، أي : عرفتُ قيامَك ... أو في موضع مجرور حرفٍ نحو : (عجبت من أنَّك قائمٌ) ، أي : عجبت من قيامِك ...

أمَّا إذا قُدِّر بمفرد وليس بمصدر فلا يجوز فتح همزتها بل يجب كسرها نحو : (ظننتُ زيداً إنَّه قائمٌ) ، إذ إنَّ هنا تقدر بمفرد وليس بمصدر والتقدير : (ظننتُ زيداً قائماً) ، ولا يصح القول : (ظننتُ زيداً قيامه) .

ثانياً – وجوب الكسر :

يجب كسر همزة (إنَّ) في مواضع عديدة ، وهي :

١- أن تقع في أوّل الكلام حقيقة أو حكماً ... ويقصد بـ (حقيقة) أي إنّها لا تأتي شي قبلها في الكلام نحو قوله تعالى : " إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " ... ويقصد بـ (حكماً) أنّها تأتي بعد (ألا) الاستفتاحية ، فلا يكون لـ (ألا) موقع إعرابي ، وإنّما يبتديء بـ (إنَّ) في الإعراب .

٢- أنت تقع (إنَّ) صدر صلة نحو : (جاء الذي إنَّه قائمٌ) ، ومنه قوله تعالى : " ... **وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ ...**" .

٣- أنْ تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام نحو : (والله إنَّ زيداً لقائمٌ) .

٤- أن تقع في جملة محكية بالقول – أي تكسر همزة (إنَّ) بعد قال ومشتقاته) نحو : (قلتُ إنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه قوله تعالى : " **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا** " ... أمَّا إذا أجري القول مجرى (ظنَّ) فتحت همزة (إنَّ) ، نحو : (أتقول أنَّ زيداً قائمٌ) ، أي : أ تظنَّ .

٥- أن تقع في جملة في موضع الحال ، نحو : (زُرْتُهُ وإنِّي ذو أملٍ) ، ومنه قوله تعالى : " **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ** " .

٦- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عنها باللام نحو : (علمت إنَّ زيداً لقائمٌ) ، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت الهمزة نحو : (علمت إنَّ زيداً قائمٌ) .

٧- أن تقع بعد (ألا) الاستفتاحية كما قلنا نحو : (ألا إنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه قوله تعالى : " **أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ** " .

٨- أن تقع بعد (حيث) نحو : (اجلس حيث إنَّ العلم موجودٌ) و (اجلس حيث إنَّ زيداً جالسٌ) .

٩- أن تقع ما بعدها خبراً لاسم عين نحو : (زيدٌ إنّه قائمٌ) .

١٠- أن تقع مع ما بعدها صفةً لما قبلها نحو : (جاء رجلٌ إنّه فاضلٌ) .

ثالثاً – جواز الأمرين – الفتح والكسر - :

يجوز كسر همزة (إنَّ) وفتحها في المواضع الآتية :

١- إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية ، نحو : (خرجت فإذا إنَّ زيداً واقفٌ) ويجوز لك فتحها فتقول : (خرجتُ فإذا أنَّ زيداً واقفٌ) ... ففي وجه الكسر يكون التقدير جملة : (خرجت فإذا زيدٌ واقفٌ) ... وفي وجه

الفتح يكون التقدير مصدراً : (خرجت فإذا وقوفُ زيدٍ حاصلٌ) أو على التقدير : (خرجتُ ففي الحضرة وقوف زيد) ... ومن ذلك قول الشاعر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا أنَّه عبـد القفـا واللـهازم

الشاهد في البيت (إذا أنَّه عبد القفا...) إذ جاز في همزة (إنَّ) وجهان : الكسر والفتح ، ففي الكسر تقدر مع معموليها بجملة : (إذا هو عبد القفا واللهازم) ، وفي وجه الفتح تقدر مع معموليها بالمصدر : (إذا العبودية شأنه) .

٢- ويجوز كسر همزة (إنَّ) وفتحها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو : (حلفت إنَّ/أنَّ زيداً قائمٌ) بالكسر والفتح ، ومنه قول الشاعر :

لَتَقْعُدِنَّ مقْعَدَ القَصِـيِّ منِّي ذي القارورة المقلِيِّ

أو تحلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّـي أبـو ذَيَّالِكَ الصَّـبِيِّ

الشاهد في البيت قوله : (أَنِّـي أبـو ذَيَّالِكِ الصَّـبِيِّ) ، إذ يجوز في همزة (إنَّ) الكسر والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل القسم وليس في خبرها (لام) والتأويل في وجه الكسر يكون جملة : (أنا أبو ذيّالك الصبي) ... وفي وجه الفتح يكون بمصدر : (أو تحلفي على كوني أبا ذيّالك الصبي) .

٣- ويجوز الأمران إذا وقعت بعد (فاء) الجزاء ، نحو : (من يأتِني فإنَّه مكرَمٌ / فأنّه مكرَمٌ) ... فعلى وجه الكسر تقدر بجملة : (من يأتِني فهو مكرمٌ) ...وعلى وجه الفتح تقدر بمصدر : (من يأتِني فإكرامه موجود) ... هنا بعد تقديرها مع معموليها بمصدر يكون في محل رفع مبتدأ ... ويجوز أن تكون مع معموليها خبراً والمبتدأ محذوف نقوم بتأويله فتقول : (من يأتِني فجزاؤه الإكرام) ... ومنه قوله تعالى : **" كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ "** ... (فأنّه غفور رحيم) بالفتح والكسر .

٤- ويجوز الأمران أيضاً إذا وقعت (إنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر (إنَّ) قولٌ والقائل واحد ، نحو : (خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ الله) ... ففي وجه الكسر : (أنا أحمد الله) ... وفي وجه الفتح : (خيرُ القول الحمدُ لله) .